

مهام الوكيل الإقليمي (السعودي) ومهام توسيع فراغ القوة في اليمن

* رئيس قسم السياسة الدولية -
جامعة النهدين
** تدريسي - قسم السياسة
الدولية - جامعة النهدين

د. محمد كريم كاظم*
فراس عباس هاشم**
باحثين وأكاديميين من العراق

مقدمة

تحتل اليمن أهمية استراتيجية لدى السعودية، لموقعها الجغرافي المميز، مما يمنحها أهمية لتحقيق مصالح الاستراتيجية السعودية، غير إن الأزمة اليمنية رغم تأثرها برياح التغيير الذي شهدتها المنطقة العربية عام 2011، وكان له تأثيراته في قلب موازين القوى في المنطقة، إلا أنها لم تكن مستحدثة فقد شهدت اليمن طيلة الفترة الممتدة (2004 - 2010) عدم الاستقرار انعكست تأثيراتها على الساحة الخليجية، ومع تجدد الأزمة شكلت نقطة ارتكاز وأهمية للسعودية نظرا لما تشكله لها اليمن من أهمية جيواستراتيجيه في نفوذ الإقليمي. إذ وضعت حركة الاحتجاجات في المنطقة السعودية تحت الاختبار الجدي، لا سيّما بعدما وصلت إلى خاصرتها الخلفية في اليمن، حيث فرضت هذه التطورات تداعياتها على مصالحها، ذلك إن أهم المحددات والأهداف العامة للحرب التي تقودها السعودية، هو لملء الفراغ لصالحها في اليمن والذي يتمثل في تأسيس توازن قوى سياسي وعسكري جديد في الشرق الأوسط، لمنع الحضور الإيراني في هذه المنطقة فبحسب تصورات دول التحالف هناك خشية من أن تمتد رياح التغيير عبر اليمن إلى فرض حالة من التغيير الجذري في المنطقة، وذلك ما انعكس تأثير الأزمة على الوضع الداخلي السعودي ليفرض تخوفات في المشهد السياسي الداخلي، وعليه فرضت عليها الأزمة البحث في البدائل التي تستطيع من خلالها ضمان أمنها ونفوذها الإقليمي.

أولاً: أهمية اليمن في الإدراك الاستراتيجي السعودي

تحظى اليمن بأهمية ومكانة ثابتة ومحورية في الاستراتيجية السعودية ويرجع ذلك إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يشكله اليمن لدول المنطقة بصورة عامة والسعودية بصورة خاصة، كونها الخاصرة الخلفية لها في الخليج التي من الممكن ان تسهم في الحفاظ على مصالحها الجيوبوليتيكية ونفوذها في المنطقة. فاليمن يتميز بموقع استراتيجي مهم، فهو يشرف على الجزء الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك تداخل وثيق بين مضبقي هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يُمثل طريقاً للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا، فضلاً عن ذلك يربط حزام أمن شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، ابتداءً من قناة السويس وانتهاءً بشط العرب⁽¹⁾.

وعليه فهي منطقة أضحت الاستقرار فيها مرتبطاً بأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك للترابط الجيوستراتيجي والاعتماد المتبادل بين المنطقتين، يعد جزءاً من النسيج التاريخي والاجتماعي والثقافي والاستراتيجي لمنطقة الجزيرة العربية، كما يمثل اليمن العمق الاستراتيجي الجنوبي للسعودية والخاصة الضعيفة نظراً إلى طول الحدود المشتركة⁽²⁾.

وهذا ما يعني أن حدوث حركة احتجاج، أو أزمة حادة، أو ثورة شعبية، أو ميول انفصالية في اليمن ما يعني انتقالها لدول الجوار الجغرافي بشكل أكثر كثافة مما يحدث في حالة الدول غير المتجاورة، وما تنطوي عليه من تأثيرات انسيابية في منطقة الخليج، لا سيما أن الدولة اليمنية، على سبيل المثال، بدأت تدخل دائرة الخطر، خاصة في ظل ضعف أجهزة الدولة، وهشاشة مؤسساتها، حيث تبدو التكوينات القبلية أقوى من الدولة، وهو ما يجعل الدولة الخليجية غير محصنة من التحولات الهيكلية. وإن لم تصل إلى حد التفكك⁽³⁾.

وهكذا يبدو إن المشهد السياسي اليمني** هو أكثر تعقيداً حيث أن التغييرات في اليمن وقعت في ظل تراجع مصالح حلفاء السعودية من ناحية ومن جهة أخرى تزايد نفوذ الحوثيين الذين لديهم علاقات وثيقة مع إيران، وقد أدى ذلك إلى مزيد من التعقيدات، مما يجعل اليمن ساحة للصراعات الإقليمية⁽⁴⁾، إذ إن مستقبل اليمن المكتظ بسكانه، وذو الطبيعة القبلية جعلها تمارس دوراً كبيراً في تحديد مستقبل السعودية للطبيعة الجغرافية أكثر مما

(1) فراس عباس هاشم، النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، (بغداد دار سطور للنشر والتوزيع، 2015)، ص 100.

(2) نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير (دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية: 1990- 2005) (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2007)، ص 357.

(3) محمد عز العرب، التصدع الخفي: عوامل انتهاز الملكيات الخليجية مساراً مختلفاً بعد الربيع العربي، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (195)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014)، ص 26.

(4) Bader al-Rashed, Struggle for Iran, Saudi Arabia jockey for power in Yemen October 23, 2014

www.al-monitor.com/.../yemen-iran-saud

يتعلق بالأفكار⁽⁵⁾، وبينما يمثل اليمن تلك الأهمية لدول الخليج العربي، فإن أزماته خاصة الأمنية والعسكرية منها تلقي بظلال مباشرة على مجال الأمن القومي لتلك الدول⁽⁶⁾.

لذا ثمة ارتباط عضوي بين أمن اليمن من جهة، وأمن دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وهو ما يعني إن تمتع اليمن بأمن واستقرار يصب في خانة تحقيق مصلحة دول مجلس التعاون، ومن شأن أي اضطراب أو قلق فيه ينتقل إلى دول المجلس، أو في الأقل يترك تداعياته الخطيرة عليها⁽⁷⁾. وعلية في حالة إذا ما قامت دولة حوثية* مستقلة في الجنوب أو استمرت سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء فسيكون لإيران موطئ قدم إستراتيجي مهم ومباشر على مضيق هرمز إلى بحر العرب، وكذلك فإن موقع اليمن الجغرافي المميز على طريق الملاحة الدولية من شأنه تمكين إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية، وبالتالي الإضرار بالمصالح الخليجية والغربية في المنطقة⁽⁸⁾.

لذلك نجد إن الوضع في اليمن يرافقه تحديات ومضاعفات إقليمية، فهناك منافسة بين إيران والسعودية على النفوذ في المنطقة، بما في ذلك اليمن، ويتجلى هذا التنافس بين إيران والسعودية على المستويات الدينية والاقتصادية والسياسية والعسكرية⁽⁹⁾، إذ أصبحت السعودية أكثر حدة في تحركاتها ضد إيران لخشيته من قدرة إيران على التأثير على التجمعات الشيعية داخل السعودية⁽¹⁰⁾.

وعليه عملت السعودية إلى اعتماد سياسة تقوم على احتواء اليمن من خلال تقديم الدعم لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي تمر فيها وحالة الفقر والبطالة المتفشية، وللحيلولة دون انهيار وتفكك الدولة، ولكن مع الإبقاء على حالة الفراغ في اليمن فالسعودية تخشى من وجود دولة قوية الى جوارها يمكن إن تكون مصدر تهديد لها في المستقبل، لذلك حرصت على إن تبقى اليمن ضعيفة تخدم مصالحها وهذا الثابت في الفكر الاستراتيجي السعودي.

فاليمن دولة جوار وذات تأثير اليمن المباشر على السعودية وبرغم تأثير اليمن المباشر على السعودية كدولة جارة، الا أن لها تأثير ممتد في بقية منطقة الخليج العربي، يجعل تأثير التطورات اليمنية الداخلية في الدول الأربع الأخرى، أقل نسبياً مما هو عليه الحال في السعودية، وربما كان ذلك خلف

(5) روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الجغرافية عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت، عالم المعرفة، 2015)، ص 316.

(6) مايكل هدسون (وأخرون)، حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج، جمال سند السويد (معد)، ط2 (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)، ص 58.

(7) محمد كريم و فراس عباس، حركات التغيير العربية وانعكاسها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات دولية، العدد (55)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2013)، 117.

* الحركة الحوثية ليست شيعية اثنا عشرية بل هيه اقرب إلى السنة في العبادات منها إلى الشيعة ولكن هناك أجدات تسعى إلى تحقيقها بعض الدول من خلال الترويج لها على أنها حركة شيعية.

(8) إبراهيم منشوي واحمد عبد التواب، سيناريوهات وخيارات: الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (2014/4/16)، على الرابط التالي: www.acrseg.org/17389

(9) لم تكن اليمن بعيدة عن حركات التغيير فقد انطلقت من جامعة صنعاء في 15 كانون الثاني / يناير 2011، مظاهرات طلابية، وأخرى لنشطاء حقوقيين مطالبة النظام اليمني بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ومع تطور الأحداث انتقلت مطالب المتظاهرين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للرحيل عن السلطة. ولمزيد حول هذا حيثيات بدا انطلاق الثورة وحركة التغيير في اليمن ينظر: فراس عباس هاشم، تأثير العوامل الجيوبوليتيكية في تكامل وتماسك بيئة الأمن القومي: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (أنموذجا) رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية 2012، ص 153.

Bader al-Rashed, Struggle for Iran, Saudi Arabia jockey for power in Yemen October 23,

www.al-monitor.com/.../yemen-iran-saud

(10) المصدر نفسه، ص 34.

المعنى الذي أشارت إليه تصريحات الأمير مقرن بن عبد العزيز في مؤتمر في العاصمة الرياض في ديسمبر 2011 قائلاً: «إن الإطار المرجعي للسياسة الخارجية السعودية كان الخليج العربي منذ نشأت مجلس التعاون الخليجي في 1981، ولكنة تحول الآن ليصبح هو الجزيرة العربية وهو ما يعني دخول اليمن إلى الإطار المرجعي الجغرافي والسياسي لسياسة السعودية»⁽¹¹⁾.

ثانياً: التوظيف لسعودية للأزمة اليمنية

لقد استطاعت السعودية من خلال الأزمة اليمنية استغلال الفرصة بتقديم نفسها بوصفها قوة إقليمية فاعلة وبأهميتها، لا سيما في ظل تراجع وضعف في مكانة بعض القوة الإقليمية بفعل مخرجات حركات التغيير، مما ولد ذلك حالة من الإدراك للمخطط الاستراتيجي السعودية بضرورة التحرك لملء الفراغ الإقليمي، فضلاً عن ذلك رأت بضرورة التكيف مع تلك المتغيرات الجديدة.

لقد نظرت السعودية إلى حركة التغيير والثورات العربية على أنها تجلي «للإسلام السياسي»، وهو مؤشر يؤكد أنها غير مطمئنة إذ وصلت هذه الثورات لحلفائها في المنطقة، مما يعني عدم الاستقرار في المنطقة تحت اسم الديمقراطية والحرية بحسب قراءتها، إذ استخدمت كافة ما لديها من إمكانيات لمواجهة، من خلال توظيفها المتمثل في استخدام الأموال، ونفوذها الإقليمي والدولي من أجل محاصرة حركة التغيير⁽¹²⁾، وفي وقت لاحق استطاعت من تحقيق بعض الاختراقات في مجال التوازن السياسي في المنطقة، فسقوط نظام الإخوان في مصر يعد ضربة موجهة لمشروع «الإسلام السياسي»، والذي عدته تهديداً لشرعيتها الدينية ونفوذها السياسي، إذ كان تدخلها في الأزمة البحرينية من خلال قوات درع الجزيرة حفاظاً على تماسك دول المجلس، بعد إن أدركت إن سقوط النظام في البحرين سيعد هزيمة استراتيجية لها. فضلاً عن ذلك استطاعت من إجهاض الثورة اليمنية وأفرغتها من مضامينها التغييرية⁽¹³⁾. فقد أضحيت عملية التغيير في سياسة السعودية للتعامل مع القضايا الإقليمية، ناتج من تغيير في المدركات لأسباب خاصة بتحولات يشهدها النظام السياسي فيها.

لقد عزز الموقف الأمريكي من دور السعودية الإقليمي الداعم لها، والذي وجدت فيه الولايات المتحدة معوضاً لدورها المتراجع في المنطقة إزاء

*** رئيس حزب البناء والتنمية في مصر.

(11) مصطفى علوي، قابلية التأثير: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (197)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014)، ص 15.

(12) بشير موسى نافع، هل هذه مؤشرات على بداية مواجهة طويلة بين العرب وإيران، صحيفة القدس العربي، العدد 8111، لندن، 2015، ص 23.

(13) سعيد الشهابي، مصدر سبق ذكره.

النفوذ الروسي والصيني، في المقابل ترى السعودية في المعارضة الأمريكية بشأن النفوذ الإيراني في اليمن قد عزز من موقفها واكسبها ثقلاً إقليمياً، وهذا ما يفسر تصريح وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» لشبكة سي بي اس قائلاً: «على إيران معرفة إن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي، بينما تتم زعزعة استقرار المنطقة برمتها ويشن أشخاص حرباً مفتوحة عبر الحدود الدولية لدول أخرى»⁽¹⁴⁾.

(14) انظر: تصريح وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) لشبكة سي بي اس والمنشور في صحيفة الوطن الكويتية، العدد (1436) الكويت، 2015، ص 1.

في حين هناك من يختلف مع هذا الدور الأمريكي الداعم للسعودية، إذ يرى (بلايز ميشتال)* إن الانخراط المحدود للولايات المتحدة في التحالف الذي تقوده السعودية، هو جزء من عملية توازن صعبة تحدث بها الرئيس الأمريكي باراك اوباما في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز»، مضيفاً: «لقد أرسى ذلك قواعد مبادئ اوباما في الشرق الأوسط، تقوم على فكرة أن الاستقرار في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه دون موازنة القوى»⁽¹⁵⁾.

(15) وترتكز هذه المبادئ بشكل خاص على تحقيق توازن بين الكتلة الشيعية التي تقودها إيران والكتلة السنية التي تقودها السعودية. ويوضح الباحث في مركز «بايبارتيزان بوليسي»: «يتضح ذلك من خلال دعم بارك اوباما للتحالف السني الذي تقوده السعودية في اليمن ضد الحوثيين الشيعة، وفي نفس الوقت قيادة المفاوضات مع إيران الشيعية بشأن برنامجها النووي. للمزيد من حيثيات الموضوع ينظر: غيرو شليس، ياسر أبو معليق، إدارة اوباما وأولويات الصراع السعودي الإيراني، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (2015/4/14)، على الرابط التالي: www.dw.de.

وفي ذات الإطار فإن التنافس بين إيران والسعودية، يؤشر مدى الدور الذي أرادت السعودية إن تحضى به في إعادة رسم وتفعيل دورها في الإقليم، فمن جانبها سعت السعودي في ظل تراجع نموذجها إمام نماذج إقليمية لدول غير عربية (إيران وتركيا)، إلى تغيير نمط إدارتها لصراعات المنطقة بهدف المحافظة على مصالحها، من خلال تبني سياسية فعالة تهدف إلى تحقيق:

أولاً: إعادة الدور الإقليمي للسعودية في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية وانكفائها على التحديات الداخلية.

ثانياً: العمل على تغيير التحالفات التقليدية وبناء تحالفات جديدة تقوم على رؤية تتوافق مع مصالحها. في المقابل وللحيلولة دون إن يستحوذ الخطاب الإيراني دوراً أكبر في المنطقة، تبنت السعودية محاولات تهدف إلى تأييد الشارع العربي وكسبه، من خلال مقارنة مذهبية وتحديها لإيران والتي تسعى من خلالها لمنع النفوذ على حسابها.

والجدير بالذكر أن إعلان جامعة الدول العربية لإقامة قوة عربية مشتركة، يأتي في أعقاب تصاعد الصراع في اليمن، وأن هذا الإعلان أكثر من مجرد تحقيق الاستقرار بل يحاول استعادة النفوذ السعودي في الشرق الأوسط، بعد أن كانت السعودية وسيطاً سياسياً هاماً في المنطقة، لكن دورها تراجع

إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، وتجلى ذلك في افتقار سياستها الخارجية للتماسك في بعض الأحيان، وكان اليمن شاهداً على عواقب هذا الأمر⁽¹⁶⁾

فالنسبة للسعودية تضع الموضوع الخليجي محور لها في سياستها الإقليمية والدولية، وأعطت رسالة واضحة أن مبادئ السياسة السعودية لا تتغير لأنها تنطق من عقيدة سياسية، وهو ما أشار إليه الملك سلمان في كلمته عند توليه مقاليد الحكم، إنها ثابتة على نهج المؤسس⁽¹⁷⁾، وفي كل الأحوال يعدُّ التحرك السعودي الفاعل تجاه الأزمات الإقليمية إدراكاً استراتيجياً بعيد المدى للمخاطر المحتملة، بما يملي على المملكة أن تكون طرفاً أكثر تأثيراً في شكل ونمط التفاعلات السائدة بالمنطقة⁽¹⁸⁾

وعليه تحاول السعودية من خلال الأزمة اليمنية، استغلال الفرصة بتقديم نفسها باعتبارها قوة إقليمية فاعلة، محاولة بذلك الظهور بمظهر الشريك الأساسي في حل الأزمة اليمنية، على نحو يساعدها في التحول إلى قطب رئيسي في اليمن والمنطقة، وساعدها بذلك بما تمتلكه من رصيد بفعل قدراتها الاقتصادية ومكانتها الدينية، إذ نجحت في إن تمارس ادوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية.

ثالثاً: واليمن واستعادة التوازن الإقليمي

إن الدور الإقليمي السعودي في المنطقة واليمن بصورة خاصة، يهدف بصورة أساسية إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة أو على الأقل موازنته، معتمدة في ذلك على عاملين:

الأول: فهي تعد أكثر ثراء من إيران، وهو أمر من المتوقع إلا يتغير بسبب مكانتها العالمية في أسواق الطاقة.

الثاني: من خلال تزايد ثروة السعودية من النفط سيؤدي إلى زيادة نفوذها الإقليمي⁽¹⁹⁾، وهو ما أشار إليه (جون الترمان) من إن السعودية لم تتخلى عن مخاوفها من التمدد والنفوذ الإيراني في المنطقة ومحاولاتها في تطويقها للفضاء السعودي عند حدودها الجنوبية، يقابله انحسار للنفوذ السعودي ومن أبرز مؤشرات إيجاد موطئ قدم بعد نجاحها في العراق، سورية لبنان واليمن⁽²⁰⁾.

(16) محمد فهد الحراشي، ماذا يجري في الرياض، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (4/مارس/2015)، على الرابط
http://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-03-04-1.2324627

(17) عبد الرحمن الدهيمي، الدور الدولي والإقليمي للمملكة ومنهجية السياسة الخارجية السعودية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (6/9/2010)، على الرابط التالي:
www.al-jazirah.com/2010/20100609/qr21.htm

(18) محمد سالم احمد الكوان، التوجهات السياسية للمملكة العربية السعودية تجاه إيران، في مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، نوفل قاسم علي الشهبان محرراً، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2010)، ص 706.

(19) موريال ميرك فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014)، ص 223.

(20) مقتبس من السعودية وإيران ردد يسبق المصالحة، صحيفة القدس العربي، العدد 8067، 2015، ص 10.

لذا حاولت السعودية التقارب مع حركة حماس من اجل ضرب إيران عن طريق عزل حماس عنها، هذه التقارب تدعمه تصريحات (محمود الزهار) خلال ندوة سياسية نظمها مركز الدراسات السياسية والتنمية في غزة يوم 15 آذار/ مارس 2015 خلال تصريحه قائلاً: إن السعودية تقود الخليج ودول عظمى في المنطقة وتسعى بسبب التغيرات السياسية وسيطرة الحوثيين على اليمن، إلى علاقة جيدة مع حركة حماس⁽²¹⁾.

(21) ناصيف حتي، اتحاد دول الخليج العربية آفاق المستقبل، (معتز سلامة- محرراً) في: ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (196)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014)، ص7.

(22) عبد الله حميد الدين، هل هناك تهديد حوثي على الأمن القومي السعودي، الموقع الرسمي لصحيفة الحياة، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (29/9/2014)، على الرابط التالي:
http://alhayat.com/Opinion/Abdullah-hameed-AI-Deen/4822503/%25D9%2587%25D9%2584

(23) محمد سعد أبو عامود، خاصة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (1/ابريل/2013)، على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx%3FSerial%3D1284753%26eid%3D2

(24) انظر: عبد العلي حامي الدين، الحرب في اليمن إبعادها ومخاطرها، صحيفة القدس العربي، العدد(8063)، لندن 2015، ص 23.

(25) عبد الرحمن الدهيمي، الدور الدولي والإقليمي للمملكة ومنهجية السياسة الخارجية السعودية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (9/2010/6)، على الرابط التالي:
www.al-jazirah.com/2010/20100609/qr21.htm

أوضحت المتغيرات العديدة والتحديات المتجددة في الشرق الأوسط، في ظل وجود عناصر تغير أساسية في قواعد اللعبة، تدفع نحو البحث في أفضل الصيغ التعاونية لحماية الأمن الوطني والجماعي وتعزيز الأمن والاستقرار والسلم⁽²²⁾.

بالنسبة للسعودية إذ يشكل تراجع قوة احد أهم حلفائها التقليديين في اليمن تقييداً لدورها وأن تفضي إلى حصول صعود لنفوذ الحوثيين في اليمن، وهذا الصعود ليس في مصلحة السعودية باعتبار التحالف الثلاثي الموجود بين حزب الله وإيران والحوثيين⁽²³⁾، بالرغم من العمليات العسكرية التي تشنها دول التحالف العربي بقياده السعودية باستهدافها للمواقع التابعة للحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح لإعادة الشرعية بحسب ما أعلنت عنه، إلا أنها لم تنجح لغاية كتاب هذه السطور من إعادة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى الحكم لتثير تساؤلات عن مدى نجاح العمليات في تحقيق أهداف دول التحالف.

وكانت تحركات القوي الإقليمية غير العربية تجاه ثورة اليمن إحدى النقاط المؤثرة في سياسات دول المجلس إزاء اليمن، ويبرز في الحالة اليمنية التحرك الإيراني الذي ركز على نقاط ضعف معينة، كما هو الحال في شمال اليمن، حيث الحوثيون، بل وامتد إلي الجنوب عبر تقديم الدعم والمساندة المباشرة وغير المباشرة لبعض قوي الحراك الجنوبي⁽²⁴⁾، وإزاء ذلك رأت السعوديين تهديدا حقيقي من محاولات التمدد الإيراني في اليمن قد تحسب في ميزان القوى لصالح إيران، مما خلق تيارا من الدول العربية تشاطرها ذلك الإدراك، إذ خاضت السعودية وحلفائها من دول المنطقة حربا عسكرية لاعتبارات جيواستراتيجية تتجاوز الشأن اليمني الداخلي⁽²⁵⁾، حيث يعدُّ التحرك السعودي الفاعل تجاه الأزمات الإقليمية إدراكاً استراتيجياً بعيد

المدى للمخاطر المحتملة، بما يملئ على المملكة أن تكون طرفاً أكثر تأثيراً في شكل ونمط التفاعلات السائدة بالمنطقة⁽²⁶⁾.

(26) انظر: مقالة إبراهيم درويش، المنشورة في صحيفة القدس العربي العدد (8062)، لندن، 2015، ص5.

وعليه فإن تشكيل قوة عربية مشتركة بقيادة السعودية سوف لن تقبل به إيران، إلا إذا جاء بما لا يتعارض مع مصالحها في المنطقة، فهي سبق وأن كررت رفضها لمشاريع سابقة حول تحقيق الأمن الخليجي، إذ سيكون لإيران رد فعل ضد تشكيل هذه القوة، مما سيزيد من حدة الاستقطاب والصراع وعدم الاستقرار في المنطقة، في ظل التهديدات التي تشهدها دولة مع تنامي موجة الإرهاب، كما إن تشكيل التحالف العربي بقيادة السعودية جاء متزامناً مع توجهات الإدارة الأمريكية بتخفيف أعبائها في الشرق من خلال طرحها فكرة التوجه شرقاً لتعزيز علاقاتها مع دول المحيط الهادي بهدف خلق شراكة استراتيجية مع هذه الدول.

فقد ذكرت إحدى وسائل الإعلام البريطانية* أن التحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين، جاء بسبب مخاوفهم من التأثير الإيراني في المنطقة وبناء موطئ قدم لهم في شبه الجزيرة العربية. فكان ردها مشابه لما حصل في عام 2011 على الانتفاضة في البحرين التي هددت العائلة الحاكمة هناك⁽²⁷⁾.

(27) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2015)، 143.

فبحسب الإدراك السعودية ترى نفسها مهددة من قبل إيران لا سيّما في ظل توسع نفوذها الممتد من حدود إيران الأفغانية عبر العراق وسورية ولبنان إلى البحر المتوسط في مجابهة مع تكتل رافض للنفوذ الإيراني بقيادة السعودية وكل من مصر والأردن ولدول مجلس التعاون الخليجي، تعزيز لموقع قوتها حفاظاً على التوازن⁽²⁸⁾.

(28) فؤاد فرحواي، مصدر سبق ذكره، ص 19.

لذلك سعت السعودية من التحالف الذي تقوده والمساند من (الباكستان وتركيا)، إلى إيقاف تحركات الحوثيين وحلفائهم في اليمن للمحافظة على نفوذها في الخليج، وفك طوق الكماشة الإيرانية، إذ سيشكل قوة قادرة على خلق توازن قوة اقليمي ضد إيران وردعها ما يعني عملياً تحجيمها وعزلها عن أي حيز اقليمي وللتأكيد على أنها أصبحت تقود حلف توازن القوى في المنطقة.

كانت السعودية تراقب عن كثب مدى تأثير أن تنفرد إيران بالنفوذ في العراق

خاصةً بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في ظل وجود قوي لها في سورية، سوف يطوّقها بهلال نفوذ إيراني يمتدّ شمال شبه الجزيرة العربية في كل العراق والشام، فضلاً عن تزايد المخاوف من تصاعد التأثير الإيراني في اليمن، لذلك عندما اندلعت الأزمة السوريّة، وجدت السعودية فرصة لتصحيح موازين القوى لمصلحتها عبر تحويل سورية من حليف إيران إلى خصم لها، وبما يشكّل حائط صدّ لنفوذها الإقليمي المتعاطم، بعد أن فقد العراق إمكانية القيام بهذا الدور⁽²⁹⁾.

(29) حملت مشاركة السعودية في حرب عاصفة الصحراء لإخراج القوات العراقية من الكويت في عامي 1990-1991، تبعات هائلة على المستوى السياسي أدت إلى تضعف الكثير من رأسمالها الرمزي، فقد اعتبرت هذه الحرب انخراطاً ضمن خطة أمريكية كبرى للإطاحة بالنظام العراقي، وليس للدفاع عن السعودية أو لتحرير الكويت، وأدت بالنتيجة إلى فقدان العراق لصالح إيران، للمزيد حول حيثيات هذا الموضوع ينظر، صحيفة القدس العربي، العدد (8063)، لندن، 2015، ص 23.

لقد أدت تلك الأحداث المتسارعة إن تدرك القيادة السعودية وحليفاتها من الدول الخليجية، عليها إن ترسم قراراتها حيال التدخل في اليمن مؤكدة بعدم السماح بالنفوذ الإيراني بالسيطرة على مضيق باب المندب، والتحكم بالملاحة في بحر العرب والبحر الأحمر، الأمر الذي يهدد الكثير من المصالح الإقليمية العربية ويجعلها تحت سيطرة نفوذها.

ومن أجل احتواء الواقع الجديد انتقلت السعودية من موقع المبادر لا المنتظر للتدخل في اليمن، بغية تعديل ميزان التراجع في وزنها الإقليمي والداخلي، والذي يعد ببساطة أول محاولة جديّة سعودية لموازنة لما حصل في تسعينيات القرن الماضي، وهذا تغيير كبير في معالم السياسة السعودية في المنطقة، فالسعودية كانت تكتفي ضمن حركتها الإقليمية بتحريك حلفاء لها في المنطقة، ومدّهم بالمال أو السلاح عبر وسطاء، وكانت حركتها مؤطرة دائماً بسياسات حذرة، لذلك تؤشر حرب التحالف العربي بقيادة السعودية ضد الحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، إلى مرحلة جديدة تخرج فيها السعودية وبعض حلفائها، إلى التدخل العسكري المباشر لكي تحاول فرض نفسها لاعباً رئيساً في المعادلات الجيوسياسية المتبادلة في المنطقة⁽³⁰⁾.

(30) للمزيد ينظر: اليمن والإرهاب يسيطران على خطابات قمة شرم الشيخ، صحيفة القدس العربي الأسبوعي، العدد (8058) لندن، 2015، ص 2.

وهكذا فالدور السعودي محاولة جديّة لاستعادة التوازن في المنطقة من خلال الأزمة اليمنية للخوف الذي يعتريها من النفوذ الإيراني وخصوصاً بعد سيطرة الحوثيين وحلفائهم على السلطة.

وهو ما أكده العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز في كلمة له قائلاً: «أن المملكة قررت الاستمرار في عملية عاصفة الحزم حتى يتحقق

الأمن والاستقرار في اليمن، نأمل أن يتوقف التمرد ومستمرّون حتى عودة الأمن والاستقرار... (31).

(31) السعودية وإيران... (ردع) يسبق (المصالحة)، صحيفة القدس العربي، العدد (8067)، 2015، ص 10.

فقد كان من المتوقع أن تتغير المواقف السعودية كخطوة منها لمعالجة الاختلال في التوازنات كان واضحاً في تفكير القيادة السعودية، وهو ما تحدث عنه الأستاذ (فهمي هويدي) في مقالة نشرتها له صحيفة الشروق المصرية بعنوان «رياح التغيير السياسية في السعودية» معتبراً إن سياسية السعودية لها حسابات مغايرة ورؤية مختلفة لمستقبل المنطقة فهي تهدف إلى:

أولاً: دعم سياسة الاحتواء الأميركية لإيران والاصطفاف ورائها.

ثانياً: ترى السعودية مصلحتها في إن يعاد رسم التحالفات من جديد حتى لو كان ذلك مع العدو الاسرائيلي. لمواجهة ما تسميه (التمدد الإيراني) في المنطقة وتعدّه تهديد لجميع بدرجات متفاوتة (32).

(32) فراس عباس هاشم، مصدر شيق ذكره، ص102.

رابعاً: اليمن ومحصلة الصراع السعودي الإيراني

لقد بدا واضحاً أن الصراع السعودي الإيراني في اليمن، من المحتمل إن يتجه لأن يكون صراعاً صفرياً، فإيران من خلال خطابها وممارستها ليست مستعدة للتخلي عن المكاسب التي حققتها مؤخراً، والسعودية لن تقبل بأي حال بتواجد إيران على حدودها الجنوبية، وفي دولة هشة تفتقد إلى المركزية، ويتجلى هذا الصراع بشكل أكبر في جنوب اليمن، حيث يمتلك كلا الطرفين فاعلين محليين يتصدران تمثيل القضية الجنوبية (33)، ومما يزيد من استحالة فصل إيران والسعودية عن الأحداث في اليمن، مثل ما تحدث عنه (خليل العناني) قائلاً: «أن حسم معركة السعودية مع الحوثيين لا يقبل القسمة على اثنين»، مضيفاً: «المعركة مع الحوثيين تمثل أول مناظرة حقيقية بين السعودية وإيران في الجوار القريب» (34).

(33) منار عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره.

(34) السعودية وإيران... (ردع) يسبق (المصالحة)، مصدر سبق ذكره، ص 10.

وكما وجدت ايران في الحوثيون حليفا لها، وجدت السعودية في حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين - اليمن) فضلاً عن (القاعدة) ومن يعادي الرئيس السابق (علي عبد الله صالح)، بديلاً عن حليفها الأحمر لمواجهة الحوثيين. كما يدعو الكاتب السعودي (جمال خاشقجي) بلاده إلى الاستفادة من تجربة الاعتماد على حليفها الأحمر قائلاً: «إن القوة اليمنية

(35) فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره ن ص 102.

الأقدر على مواجهة الحوثيين هي التجمع اليمني للإصلاح، فهو الأكثر تنظيمًا وتوازنًا في اليمن، ومقوماتهم تمكنهم من الوقوف في وجه المشروع الحوثي⁽³⁵⁾.

مما أسلفنا يبدو إن السعودية تحاول إحداث خرق في المعادلة السياسية اليمنية من خلال جهودها، والتي تسعى إلى رفع قدرة المعارضين للنفوذ الحوثي في اليمن، بشكل أكثر فاعلية بتأمين الدعم السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، بهدف إضعاف عودة الحوثيين كقوة عسكرية شعبية وسياسية والعمل على عدم جعل اليمن مصدر تهديد لها.

لقد ساهمت أثرت الأزمة اليمنية في رفع حدة الصراع الإيراني السعودي بعد سيطرة الحوثيين على المشهد السياسي اليمني، إذ تنظر الرياض بشكل متزايد إلى سيطرة الحوثيين على صنعاء من منظور صراعها الإقليمي مع إيران، وترى في تمدد الحوثيين خطراً مباشراً على أمنها القومي، وتسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى دعم الجماعات الأخرى المناهضة لجماعة الحوثي، سواء كانت قبلية أم سياسية للحيلولة دون قيام دولة حوثية في جنوبها⁽³⁶⁾.

(36) خالد لحمادي، إيران تزيد نفوذها في اليمن في العديد من المناطق الحدودية، موقع صحيفة القدس العربي، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ 6 / أغسطس / 2014، على الرابط التالي: <http://www.alquds.co.uk/%3Fp%3D203227>

وبرغم من الدور الكبير الذي أدته السعودية في اليمن خلال التاريخ الحديث وحتى الأزمة الأخيرة، وقدرتها من توظيف المال النفطي لكسب الأشخاص (رؤساء القبائل - مسؤولين في الدولة)، إلا أن إيران استطاعت كذلك نسج علاقات مقابلة مع العديد من المسؤولين في مختلف المواقع العسكرية والأمنية والسياسية⁽³⁷⁾.

(37) Iran, Saudi Arabia jockey for power in Yemen October 23, 2014 Bader al-Rashed Strugglefor www.al-monitor.com/.../yemen-iran-saudi

ويرى العديد من المختصين بأن السعودية عملت على اعاقه الدور الإيراني والروسي من خلال نقل المعركة الى ساحة النفط، كون كلا الدولتين تعتمدان على العامل النفطي في دعم توجهاتهما، وهو سلاح خلفي يدلل على أن السعودية غير قادرة على ادارة الصراع مع روسيا وايران لصالح تعزيز دورها وهو ما حدا بولي (ولي العهد) محمد بن سلمان ابن الملك الحالي، بطلب مقابلة الرئيس الروسي (بوتين)، لتسوية الاوضاع والتدخل لدى ايران لتهدئة الحوثيين مع تنازلات كبيرة قدمتها السعودية الى روسيا وكذلك استعدادها الى دفع تعويضات عن عدوانها على اليمن ولكن ليس بصورة معلنة. نجحت ولو جزئياً في صراعها مع إيران بنقلها للصراع مع طهران إلى أسواق النفط العالمية، إذ أن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية تعد

خطوة من السعودية تهدف إلى الاستحواذ على اقتصاد الطاقة ومحاولة لإضعاف النفوذ الإيراني، وهذا يجعل من الانخفاض في أسعار النفط رد فعل سعودي للتوسع الإيراني في اليمن، خصوصاً بعد تصريح وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الألماني «فرانك فالتر شتاينماير» عقد في جدة يوم 13 أكتوبر 2014. قائلاً: أن تسهم إيران في استقرار المنطقة، ولا تكون جزءاً من مشكلة التدخل في المنطقة⁽³⁸⁾.

في حين لم تكن غائبة تلك المدركات عن ذهنية القيادة السعودية حيث ستكون تحت ضغط جيوسراتيجي فسيتم عزلها تماماً عن الجنوب ويتركها في موقع مشرعة إمام إيران، فضلاً عن الخاصرة الرخوة في اليمن⁽³⁹⁾، فبالرغم من المحاولات الإيرانية التي تحاول التقليل من أهمية السعودية كقوة إقليمية باعتبارها تعتمد على تضخيم قوتها وبناء على ثروتها النفطية بشكل حصري⁽⁴⁰⁾، إلا إن واقع الأمر غير ذلك فقد اصطدمت إيران بالثقل السعودي في محاولتها لإعادة صياغة موازين القوى في الإقليم، استناداً إلى ثقلها الإسلامي والسياسي والاقتصادي وثقل علاقاتها الدولية، وحين قررت السعودية وضع قدراتها العسكرية في تصرف هذا الثقل ولد سريعاً تحالف لجهة الحلقة اليمنية من الانقلاب الكبير، لم تقبل السعودية محاولة التسلل إلى خاصرتها البحرينية ولم تقبل أيضاً محاولة التطويق عبر باب المنذب، بدا من الواضح إن عاصفة الحزم كمحاولة لإعادة التوازن الإقليمي⁽⁴¹⁾.

ولا تنتهي المشكلات إلى هذا الحد فالسعودية وتشاظرها دول مجلس التعاون الخليجي حاولت التضخيم من التهديد الإيراني ومن خطرة، إذ تسعى من خلال ذلك لحصول تغيير جذري في السلوك الإيراني فيما يتعلق بالتحوفين الأساسيين: السلاح النووي، والتدخل في شؤون الدول العربية⁽⁴²⁾، وهي ترى أنها مهددة من قبل إيران سيما في ظل توسع نفوذها الممتد من حدود إيران الأفغانية عبر العراق وسورية ولبنان إلى البحر المتوسط في مجابهة مع تكتل رافض للنفوذ الإيراني بقيادة السعودية وكل من مصر والأردن والدول مجلس التعاون الخليجي، تعزيز لموقع قوتها حفاظاً على التوازن⁽⁴³⁾.

وبالتالي تحاول السعودية أن تكون لاعباً أساسياً في المنطقة من خلال تبني

(38) علي حسين بالكبير، الإبعاد الجيوستراتيجية للسياسيين الإيرانية والتركية حيال سورية، في مجموعة باحثين، خلفيات الثورة دراسات سورية، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 532.

(39) موريال ميرك فايسباخ، جمال واكيم، مصدر سبق ذكره، 225.

(40) غسان شربل، إنهاء معركة الإقليم، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (2015/4/6)، على الرابط التالي:
<http://alhayat.com/Opinion/Ghassan-Charbel/8412689/%25D8%25A5%25D9%>

(41) فاخر السلطان، لماذا تقلق دول الخليج من التقارب الإيراني الأمريكي، مجلة المجلة العدد (1593)، الرياض، 2014.

(42) هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، 143.

(43) فقد أعلن فيلق الشام في بيان له عن تجهيز ألف مقاتل يكونوا تحت قيادة السعودية لغرض القتال في اليمن.

استراتيجية الاحتواء من خلال تطويقها لإيران عبر سياسية الباب الخلفي من باكستان وإحاطتها بحزام إسلامي قابل للتمدد إلى داخل أراضيها للحيلولة دون استمرار صعودها الإقليمي، معتمدة بذلك على اذرع إقليمية من الفاعلين غير الإقليميين من المعارضين والتنظيمات المسلحة* في سوريا أو العراق تربط بعلاقات وثيقة معها.

وعلى الرغم من حالة احتدام الصراع بين السعودية وإيران إلا إن كليهما تسعيان إلى التهدئة وتجنب الاصطدام وحرصتا على إن لا تصل الأمور إلى حد المواجهة نظرا لوجود مصالح مشتركة تقرب وجهات النظر بينهما وخصوصا فيما يتعلق بالإرهاب ومكافحته. وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، فقد أعلن خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرته الكرواتيّة، «فينسا بوسيتس»، التي تزور طهران «إن إيران مستعدة للتعاون مع السعودية في كافة المجالات بما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة». وأضاف «إن الاستعداد متوفر من جانب إيران دوماً، ونأمل في ظل استعداد مماثل من الجيران والأشقاء في السعودية بأن نتمكن من خفض آلام شعوب المنطقة، وأن نساعد في إرساء الأمن والاستقرار فيها». . .

موضحاً «انه لا مشكلة بين إيران والسعودية من ناحية العلاقات الثنائية، ولكن فيما يتعلق بقضايا المنطقة تستلزم الحاجة أن يصل البلدان إلى طريق لحل مشاكل المنطقة»⁽⁴⁴⁾، وهو ما أشار إليه أيضا نائب وزير الخارجية الإيرانية (مرتضى صرمدي) في مؤتمر صحفي عقده في مقر السفارة الإيرانية بالعاصمة الجزائرية قائلاً: «أنه لا يوجد مانع للحوار بين إيران والسعودية، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة توفير مناخ لحوار سياسي بين الفرقاء في اليمن، وأنه لا بد من وقف العمليات العسكرية وتشجيع الحوار والحل السلمي، إلا أنه لا يمكن القيام بأي حوار تحت القصف»⁽⁴⁵⁾.

وبرغم من محاولات التهدئة والحوار بين إيران والسعودية، فإن ذلك لا يعني التوصل لاتفاق نهائي لارتباط الصراع بينهما بمعايير جيوسياسية لا ينحصر في نطاق أممي أو عسكري، بل أمتد أبعد من ذلك ويأخذ شكل الطابع الفكري، كما إن إيران أصبحت أكثر إدراكاً بأهداف التحالف الذي تقوده السعودية، وانعكاساته في دوائر التماس بين السعودية وإيران في العراق وسورية ولبنان.

(44) إيران: مستعدون للتعاون مع السعودية لدعم الاستقرار، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (2015/1/26)، على الرابط التالي:

http://www.transparentsham.com/index.php%3Foption%3Dcom_content%26view%3Darticle%2

(45) صحيفة القدس العربي، العدد (8068)، لندن، 2015، ص 10.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتبين لنا على الرغم من حالة التغيير التي تعرضت إليها المنطقة العربية، إلا إن امتداد الأزمة إلى الداخل اليمني يعد نقطة حرجة بالنسبة للسعودية، إذ تعد اختباراً للأداء الاستراتيجي كونها الأكثر تأثراً في الأمن القومي السعودي، سواء على الصعيد الإقليمي أم الداخلي، فضلاً عن مستقبل تحالفاتها في المنطقة، فكان عليها إن تنتهج استراتيجية جديدة تحافظ على أمنها الداخلي من خلال تأمين تأثيرها في دول الجوار، لا سيما وأن خسارة اليمن لصالح أطراف خارجية تنافسها السيطرة الإقليمية، يعد خلافاً استراتيجياً سيلقي بظلاله المستقبلية على طبيعة التوازنات الإقليمية. فكانت ملزمة بتقديم كل الدعم لبقائه حلفائها، لهذا ذهبت الى تشكيل ما يسمى بالتحالف العربي الذي بعد اسبوع واحد من عملية (عاصفة الحزم) شهد تجميد الكثير من الدول لمشاركتها بصورة غير معلنة.

إذ توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن إجمالها بالاتي:

أولاً: استحوذت المتغيرات الإقليمية الاهتمام السعودي وخصوصاً في ممارستهما حيال متغيرات الأزمة اليمنية وسعيها نحو إعادة تشكيل تحالفات جديدة على أنقاض التحالفات القديمة.

ثانياً: إن المتغيرات في معادلة التوازن الإقليمي انعكست على طبيعة المنافسة الإيرانية السعودية سيما مع تزايد وتوسع الدور الإقليمي لإيران دفع بالمدركات السعودية بضرورة إعادة تصحيح الاختلال في ميزان القوة واثبات مكانتها من خلال الأخذ بزمام المبادرة بالقضايا الإقليمية.

ثالثاً: حاولت السعودية إثبات وجودها في الأزمة اليمنية والظهور بمظهر القوة الأكثر نفوذها وقدرة على تحقيق الاستقرار فيه.

رابعاً: وبالرغم من حدة الأزمة الأمنية بين الطرفين والتحالفات المتعارضة إلا انه تبقى هنالك المصالح المشتركة والحيوية بين البلدين وخصوصاً في القضايا الجوهرية في المنطقة.

